



PERMANENT  
OBSERVER MISSION OF  
PALESTINE  
TO THE  
UNITED NATIONS

115 EAST 65TH ST.  
NEW YORK NY 10021

TEL 212 288 8500  
FAX 212 517 2377



كلمة

د. ناصر القدوة

وزير الشؤون الخارجية

في

المناقشة العامة

للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الستين

نيويورك، في 22 سبتمبر 2005

رجاء المراجعة عند الإلقاء

P R E S S R E L E A S E

السيد الرئيس،

على غير رئيس الوزراء الإسرائيلي، الذي قال لكم قبل بضعة أيام إنه أتى إلى الأمم المتحدة من القدس، أنا - ابن أهل البلاد الأصليين - لم أستطع أن أفعل ذلك، لأن القدس الشرقية - عاصمة فلسطين - ما زالت تزرخ تحت الاحتلال الإسرائيلي، على الرغم من العديد من قرارات الأمم المتحدة حولها. هذا الوضع المختل للمدينة، المقدسة للديانات السماوية الثلاث، مؤشراً واضحاً إلى أننا في الشرق الأوسط - وللأسف الشديد - ما زلنا بعيدين عن السلام. فقط عندما تعود القدس الشرقية إلى أهلها، فقط عندما يتم الانصياع لقرارات الأمم المتحدة وتنفيذها. عندما يتمكن قادة البلدين كليهما من الحضور بحرية من القدس. عندها فقط نكون قد حققنا السلام الذي طال انتظاره.

السيد الرئيس،

الآن نحن أمام تطور هام قد يشكل بداية الطريق لتحقيق السلام. لقد أكملت إسرائيل، قوة الاحتلال، خطتها لفك الارتباط من قطاع غزة حيث تم سحب المستعمرين وإزالة المستعمرات من هناك وتمت مغادرة القوات الإسرائيلية من داخل القطاع. وفي شمال الضفة الغربية، تم أيضاً سحب مستعمرين وإزالة أربع مستعمرات.

إن إنهاء الاستعمار الاستيطاني لجزء من أرضنا، مهما يكن صغيراً هو تطور هام كأهمية مغادرة قوات الاحتلال من داخل ذلك الجزء. إنه تطور هام حدث أساساً بفضل صمود شعبنا وبفضل الإدراك المتزايد محلياً وعالمياً لاستحالة استمرار الوضع على ما كان عليه. إننا ندرك أن تنفيذ فك الارتباط كان بحاجة إلى جرأة سياسية، ولكننا ندرك أيضاً أن الأهم من فك الارتباط في حد ذاته، هو كيفية حدوثه، والسياق الذي يأتي فيه، والخطوات التي تليه. كل هذا سيحدد ما إذا كان فك الارتباط خطوة ستأخذنا خطوات إضافية باتجاه التسوية الشاملة والسلام، أم خطوة فرضها الواقع وتستهدف تسهيل الاستمرار في احتلال واستعمار الضفة الغربية، وعرقلة التسوية. من جانبنا، نحن نعاملنا مع الأمور بإيجابية وقمنا بجهود كبيرة، من أجل الاستعداد لتحمل مسؤوليتنا وتنسيق الخطوات مع الجانب الإسرائيلي، وضمان أجواء سلمية وأمنة خلال التنفيذ، وقد

حقّقنا بالفعل نتائج معقولة في كلّ ذلك. على الرّغم من هذا، فقد بقيت الطّبيعة الأساسيّة للخطة كما هي: أحاديّة الجانب، لا تأخذ بعين الاعتبار المصالح والمواقف الفلسطينيّة.

السيد الرئيس،

لقد تركت إسرائيل، قوّة الاحتلال، قطاع غزة مدمراً بالكامل. دمّرت إسرائيل عبر السّنين البنية التحتيّة، والإمكانيّات الاقتصاديّة، والنسيج الاجتماعيّ، والأجهزة الأمنيّة للسلطة الوطنيّة. ومع مغادرتها للمناطق التي كانت تحت سيطرة المستعمرات التي أقامتها هناك، قامت أيضاً بتدميرها بشكلٍ شبيهٍ كامل، مخلّفة أكواماً من الرّكام تُشكّلُ بحدّ ذاتها مشكلةً خطيرةً اقتصادياً وبيئياً ونفسياً. ولكي تُضيفَ إسرائيلُ مشكلةً أخرى، تركت وراءها دون هدم ما تُسمّيه بيوت العبادة التي ما كان يجب أن تكون أصلاً، ودون أن تُراعي التزامها القانونيّ بإعادة الأرض إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال.

إلى جانب كلّ ذلك، فإنّ قطاع غزة بعد فكّ الارتباط سيبقى تحت السّيطرة الإسرائيليّة - السّيطرة الفعليّة على الأجواء وعلى المياه الإقليميّة وعلى حدوده، ممّا يجعلها تتحكّم في حركة الخروج والدخول للأفراد والبضائع. على هذا الأساس وعلى أساس مبدأ وحدة الأرض الفلسطينيّة المحتلّة، وسلامتها الإقليميّة، فإنّ احتلال إسرائيل لقطاع غزة لم يَنْتَه، وإنّ المركز القانونيّ للقطاع لم يتغيّر، وسيبقى جزءاً من الأرض الفلسطينيّة المحتلّة في عام 1967، بما في ذلك القدس الشريّة.

وبشكلٍ عامّ لقد شكّل الاحتلال الإسرائيليّ لقطاع غزة واستعمارها له واحداً من أبشع المظالم التي شهدها التاريخ المعاصر. ويجب أن يكون واضحاً، بالإضافة إلى هذا، أنّ قطاع غزة، البالغة مساحته حوالي 6% فقط من مساحة الأرض الفلسطينيّة المحتلّة، والذي هو الأكثر ازدحاماً في العالم، لا يمكن أن يُشكّل حالة اقتصاديّة أو سياسيّة مستدامة، بمعزل عن الضّقة الغربيّة، أي بدون ربط دائم وحرّيّة حركة، وبدون تطوّرات سياسيّة عمليّة مماثلة هناك.

السيد الرئيس،

ما تقوم به إسرائيل في الضّقة الغربيّة، خاصّة القدس الشريّة، يجب أن يجعلنا أكثر تشاؤماً. لقد استمرت إسرائيل في بناء الجدار على الرّغم من القنوى القانونيّة غير المسبوقّة

لمحكمة العدل الدولية، وقرار الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة، في هذا المجال. على مرأى ومسمع منكم جميعاً، استمرت في هذا العمل الإجرامي الكبير، الذي يستولي على الأرض، ويحاول ضمها بحكم الأمر الواقع، والذي يدمر معيشة عشرات الآلاف من الفلسطينيين، ويفرض على شعبنا العزل، ويفرض عليهم حياة مختلفة وواقعا سياسياً غير مقبول. استمرت إسرائيل، قوة الاحتلال، أيضاً بإنشاء وتوسيع المستعمرات، بل وخرّجت علينا بما يُسمى بخطة E 1، التي تستهدف الاستيلاء التام على القدس الشرقية وربطها بالمستعمرة التي تُسمى معاليه أوديم، وتقسيم الضفة الغربية تماماً إلى قسمين. كل ذلك - باختصار - ليس فقط غير قانوني، وليس فقط غير إنساني، وإنما هو أيضاً يقضي على أية آمال للتسوية والسلام على أساس حلّ الدولتين. هكذا فإن المهمة المركزية المطروحة علينا، على المجتمع الدولي، إذا ما أردنا إنقاذ مستقبل الشرق الأوسط، وإبقاء آفاق السلام قائمة، هي فرض وقف حقيقي وكامل لكل النشاطات الاستيطانية ولبناء الجدار؛ وفرض احترام القانون والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. هذه هي المهمة المركزية سواءً أكان هناك تقدّم سياسي أم لم يكن. ويجب إنجاز هذه المهمة.

إلى جانب ذلك، كيف يمكن لنا معالجة الوضع والتقدم إلى الأمام؟ يجب أولاً إيجاد حلول سريعة للمسائل العالقة حول قطاع غزة، بما في ذلك، أولاً، معبر رفح، و المطار، والميناء، وإخراج الركام من القطاع، والربط بين الضفة الغربية والقطاع. هذه أمور إذا تمكنا من إنجازها يمكن أن تُغيّر من الواقع المعيشي للفلسطينيين هناك.

ويجب، ثانياً، تنفيذ تفاهمات شرم الشيخ، خاصة الانسحابات من المدن باتجاه مواقع سبتمبر 2000، وكذلك إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين. هذه أمور يمكن أن تخلق واقعا مختلفاً وتبدأ في إعادة الثقة بين الجانبين.

يجب، ثالثاً، وبالتوازي مع ما سبق، العودة إلى المفاوضات والبدء السريع في تنفيذ خارطة الطريق، وهو الأصل في الحركة السياسية، والطريق إلى حل الصراع. من جانبنا، نحن مستعدون لذلك، ومستعدون للبدء فوراً في مفاوضات الحل النهائي، كما دعا الرئيس عباس في كلمته قبل بضعة أيام. نحن نأمل أن تقوم الرباعية بالدفع بقوة باتجاه تنفيذ هذه المهام، ونأمل أيضاً أن يقوم المجتمع الدولي عموماً، ممثلاً بالأمم المتحدة، بتقديم الدعم اللازم في هذا المجال.

من الهام أن نؤكد هنا أهمية الدعم الدولي، المقدم إلى الشعب الفلسطيني وإلى السلطة الفلسطينية. ونحن هنا نود أن نشكر كل الدول المانحة؛ ونقدر لها إسهاماتها الهامة والكبيرة. في هذا المجال، نود أيضاً أن نعبر عن تقديرنا للدور الذي قام به السيد ولفنسون وفريقه لتوفير البرنامج الملائم لمساعدة قطاع غزة بشكل سريع، ولكن أيضاً لتحقيق التقدم الاقتصادي لجميع الأرض الفلسطينية المحتلة. هنا تبرز الأهمية الكبرى لمبادرة مجموعة الثمانية، التي نأمل في أن تحوز على دعم جميع الدول المانحة.

السيد الرئيس،

إننا نتطلع إلى حياة كريمة كغيرنا من شعوب الأرض. نتطلع إلى إنجاز حق تقرير المصير والاستقلال الوطني، نتطلع إلى بناء مؤسساتنا وإلى الديمقراطية طريقة للحياة، وأسلوباً للحكم. إننا نتطلع إلى السلام القائم على أساس دولتين، فلسطين وإسرائيل، وفقاً لخط الهدنة للعام 1949، وعلى حل عادل ومنفق عليه للاجئين الفلسطينيين، وفقاً للقرار 194.

السيد الرئيس،

لقد عملنا بجديّة من أجل الخروج من حالة الهجمات العسكرية والهجمات المضادة، فأجرينا حواراً وطنياً قاد إلى إعلان التهدئة من جانب واحد. وما زالت التهدئة مستمرة حتى هذا اليوم، على الرغم من العراقيل والاستفزازات الإسرائيلية. لقد قاد ذلك إلى تحسين في المناخ العام؛ وهو الأمر الذي يجب أن يعمل الجانبان على تطويره. نحن، من جانبنا، سنستمر في حوارنا الوطني لتطوير الموقف باتجاه وقف دائم ومتبادل لإطلاق النار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، مع تأكيد حق الشعب الفلسطيني من حيث المبدأ في مقاومة الاحتلال والدفاع عن النفس. علينا أيضاً التوصل إلى التزام جميع المجموعات بالتوقف النهائي عن استهداف المدنيين في إسرائيل، وهو أمر أدناه مراراً واعتبرناه ضاراً بمصالحنا الوطنية.

من ناحية أخرى، سنستمر في العمل على فرض القانون والنظام، وتعزيز نظامنا السياسي، على أساس ديمقراطي حقيقي، بما في ذلك التعددية السياسية والانتخابات على كافة المستويات، بما في ذلك البلدية والتشريعية. وعلى إسرائيل أن تتوقف عن محاولات تخريب هذه الانتخابات والتدخل فيها. سنستمر أيضاً في استكمال مؤسساتنا الوطنية في المجالات المختلفة وفي

مُحاولة إعادة بناء اقتصادنا الفلسطيني، وتحسين الظروف المعيشية. ويجب أن نعمل ذلك بشكل شمولي في كل أرضنا المحتلة، بما في ذلك - بطبيعة الحال - قطاع غزة، الأكثر تدميراً. سنعمل على كل ذلك بكل طاقتنا مع إدراكنا أن هذه المهام تشكل مهام مرحلة ما بعد حل الصراع، وأنه لم يسبق لأي شعب آخر تنفيذها وهو ما زال يزرخ تحت الاحتلال. النجاحات ستكون حتماً محدودة، نظراً إلى تحكّم إسرائيل، قوة الاحتلال، بمعظم نواحي الحياة. ويبقى التقدّم في كل ذلك مرتبطاً بشكل مباشر وعضوي بإخراز تقدّم حقيقي في حل الصراع، والتوصّل إلى تسوية شاملة بين الطرفين.

السيد الرئيس،

يبدو أن إسرائيل وبعض أصدقائها يشعرون الآن أنهم نجحوا في فرض الكثير من الأمور غير القانونية على أرض الواقع وفي خلق بعض الضبابية حول بعض جوانب النزاع. وهم يشعرون أنه ربّما أن الأوان لمحاولة تقويض الأساس القانوني للقضية الفلسطينية، وتقويض الشرعية الدولية في هذا المجال، ومحاولة تحييد الأمم المتحدة، ولو جزئياً. نحن نؤمن بالمقابل أن الأمور التي بُنيت بشكل غير قانوني لن تستمر. ونؤكد أن الحقائق واضحة وعديدة. وأن العدل والقانون سينتصران في النهاية على القوة. وأن الأمم المتحدة، التي تُجسّد المجتمع الدولي، لن تتخلى عن مسؤولياتها ولن تتراجع أمام استمرار انتهاك قراراتها. نحن نتمنى أن يبدأ المسؤولون الإسرائيليون في التفكير جدياً في تغيير سياساتهم ومواقفهم، بدلاً من السعي لتسويق هذه السياسات والمواقف في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية، وأن يعلنوا احترامهم لقرارات الأمم المتحدة واستعدادهم لتنفيذها، بدلاً من لوم الأمم المتحدة على هذه القرارات. لأن هذا سيكون بداية الحل وبداية التسوية السلمية الدائمة، التي يجب أن تستند إلى القانون والشرعية وقرارات الأمم المتحدة.

شكراً سيدي الرئيس.